A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/51/515/Add.3
23 May 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
البند ١١٥ من جدول الأعمال

تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

تقرير الأمين العام

إضافة

أولا - مقدمة

١ - يستكمل هذا التقرير المعلومات المتعلقة بالحالة المالية للأمم المتحدة التي قدمها الأمين العام في تقريره المؤرخ ١١ آذار/مارس ١٩٩٧ عن الموضوع (A/51/515/Add.2). ويقدم التقرير معلومات عن الحالة المالية للمنظمة حتى ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٧ وتوقعات عن تدفق النقدية لعام ١٩٩٧.

ثانيا - استعراض عام

٢ - مازالت الأرصدة النقدية غير منتظمة. ولا زال من المتعذر التنبؤ بتوقيت التدفقات ومبالغها، ومافتئت مستويات الاشتراكات غير المحصلة محفوفة بالخطر. ولا زالت المنظمة غير قادرة على سداد قيمة فواتيرها في الوقت المناسب، ومن ثم فإنها ما زالت في حالة مادية مزعجة، كما كانت عليه الحال في السنتين الماضيتين.

٣ - وخلال السنتين الماضيتين، ظلت الأنصبة المقررة لسنة واحدة تقريبا دون تحصيل، وظلت الديون الواجبة السداد للدول الأعضاء حوالي ٩٠٠ مليون دولار. وإلى أن تحصل الأنصبة المقررة غير المسددة فلن يمكن أن نشهد أي تغير هام في المبالغ المستحقة للدول الأعضاء. وهكذا، فإن مجموعة من الدول الأعضاء قد تواصل، ربما بشكل دائم، تمويل الأنصبة المقررة المستحقة على مجموعة أخرى من الدول الأعضاء.

ثالثا - الحالة النقدية للميزانية العادية

٤ - حتى ٣٠ نيسان/أبريل، جرى تحصيل ما مجموعه ٦٣٧ مليونا من الدولارات للميزانية العادية، مما يزيد قليلا عن نصف الأنصبة المقررة لعام ١٩٩٧، مقابل ٥٩٥ مليونا من الدولارات حصلت فينيسان/أبريل ١٩٩٦ و ٥٨٤ مليونا من الدولارات حصلت في نيسان/أبريل ١٩٩٥. وانخفض فعلا عدد الدول الأعضاء التي سددت الاشتراكات المقررة للسنة الحالية بالكامل. فلم تدفع إلا ٥٤ دولة من الدول الأعضاء أنصبتها بالكامل بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٧، مقابل ٥٦ دولة في عام ١٩٩٦ و ٣٩ دولة في عام ١٩٩٥. أما الزيادة في المبلغ المحصل في عام ١٩٩٧ فكانت إلى حد كبير نتيجة سداد المتأخرات والمدفوعات الجزئية.

٥ - وتراوحت أكبر مبالغ الاشتراكات المحصلة من الميزانية العادية بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٧ بين اشتراك قدره ١٠٠ مليون دولار جرى تحصيله من الولايات المتحدة الأمريكية و ٧,٧ مليون دولار من الدانمرك.

٦ - وسدد أيضا عدد من المدفوعات الكبيرة بعد ٣٠ نيسان/أبريل. ففي ٧ أيار/مايو سددت اليابان المبلغ المتبقي من اشتراكها لعام ١٩٩٧. ولو كان ذلك المبلغ قد حصل قبل ذلك بأسبوع لاحتلت اليابان مكان الصدارة في القائمة بسدادها ١٦٧ مليونا من الدولارات. وجرى أيضا تحصيل المبلغ الكامل وقدره ٤٥,٥ مليون دولار في أيار/مايو من الاتحاد الروسي.

٧ - وعلى أساس شهري، فإن المبالغ المحصلة فعلا في عام ١٩٩٧ قد فاقت نظيرتها المحصلة خلال الفترتين المماثلتين في عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦. ويتوقع أن المبالغ المحصلة في عام ١٩٩٧ سيتناقص معدلها السريع خلال الربعين الثالث والرابع من السنة. وبالنسبة للسنة كلها، تقدر المبالغ النقدية المحصلة للميزانية العادية بـ ١,٢ بليون دولار في عام ١٩٩٧، مقابل ١,٢ بليون دولار في عام ١٩٩٦ و ١,١ بليون دولار في عام ١٩٩٥.

٨ - وفي نهاية نيسان/أبريل، بلغ رصيد النقدية التي يمكن استعمالها في الصندوق العام (الميزانية العادية وصناديق الاحتياطي ذات الصلة) ما مجموعه ٩٢ مليون دولار، أي أقل من المبلغ اللازم لشهر واحد من نفقات الميزانية العادية، ولو أنه أفضل مما كان عليه الحال في نهاية نيسان/أبريل ١٩٩٦، عندما لم تتجاوز الأرصدة النقدية بالكاد ٧ ملايين دولار.

رابعا - التوقعات النقدية المتعلقة بالميزانية العادية

٩ - أشير في تقرير الأمين العام المؤرخ ١١ آذار/مارس ١٩٩٧ (A/51/515/Add.2) إلى أن الاسقاطات الأولية للميزانية العادية لعام ١٩٩٧ تتوقع العودة في وقت لاحق من العام إلى المبالغ النقدية السالبة للغاية وأن من المتوقع أن يكون نمط عام ١٩٩٧ مماثلا لنمطه عام ١٩٩٦.

١٠ - والاسقاطات الحالية مشابهة، ولكنها مشجعة بصورة طفيفة. ففي التوقعات المقدمة في آذار/مارس، كان من المتوقع أن تكون هناك حاجة إلى الاقتراض لمدة خمسة أشهر من حسابات حفظ السلام خلال عام ١٩٩٧، وأن تصل المبالغ النقدية السالبة في نهاية ١٩٩٧ إلى نحو ٢٢٥ مليون دولار. وبعد استعراض الاسقاطات السابقة للإيرادات والنفقات، يقدر الآن أن تكون المنظمة في وضع سالب لمدة أربعة أشهر، وأن يصل الحد الأقصى للإقتراض إلى ٢٧٥ مليون دولار في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر وأن يكون الرصيد السالب ٢٠١ مليون دولار في نهاية السنة.

١١ - ويوضح الاسقاط المتعلق برصيد النقدية الشهري في عام ١٩٩٧ تحولا سريعا إلى وضع نقدي سالب في نهاية السنة، تمشيا مع جميع التوقعات الأخيرة. ويعكس التوقع الحالي الخبرة المكتسبة خلال الأشهر الأربعة الأولى من السنة ويستند إلى بعض التسويات لافتراضات تتصل بكل من الإيرادات والنفقات لبقية عام ١٩٩٧.

١٢ - وتستند الاسقاطات الأخيرة إلى اتصالات غير رسمية وأنماط السداد السابقة وتعتمد بصورة حاسمة على تحصيل الاشتراكات من عدد من الدول الأعضاء.

خامسا - الحالة النقدية لحفظ السلام

١٣ - بلغت النقدية التي يمكن استخدامها لحفظ السلام في نهاية نيسان/أبريل ٩٨٩ مليون دولار، وهو مبلغ يزيد على المبلغ النقدي الحاضر في بداية السنة وقدره ٨٧٤ مليون دولار. ويعزى هذا إلى حد كبير إلى تدفقات سابقة وكبيرة من الأنصبة المقررة، بما في ذلك مبلغ ١٩٧ مليون دولار في نيسان/أبريل. وحتى الآن لم تسدد، في عام ١٩٩٧، أية مدفوعات كبيرة إلى الدول المساهمة بقوات ومعدات. وعندما يبدأ سداد تلك المدفوعات، فمن المرجح أن يكون الوضع النقدي للمنظمة خلال بقية عام ١٩٩٧ أقل مواتاة إلى حد كبير.

١٤ - وفيما يتعلق بالسنة كلها، يتوقع زيادة الأرصدة النقدية في مطلع العام مع تحصيل الاشتراكات المقررة الجديدة، وانخفاضها في وقت متأخر من العام عندما تزيد المدفوعات على المبالغ المحصلة.

١٥ - وفيما يتعلق بالمتحصلات والمدفوعات، جدير بالاشارة مرة أخرى أن توقعات التدفقات النقدية لعمليات حفظ السلام أصعب بكثير عن تلك المتعلقة بالميزانية العادية. فتوقيت ومبالغ الاشتراكات المقررة لحفظ السلام وما يترتب على ذلك من إمكانية توقع المتحصلات تتسم بمزيد من التقلب عن حالة الميزانية العادية. وبصفة خاصة، فإن اسقاطات السداد بالنسبة للمشاركين الرئيسيين في هذا العام استندت إلى نمط السنة الماضية، وليس هناك أي إشارات مؤكدة عن مقادير المدفوعات التي قد تتوقع من كبار المساهمين.

١٦ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن مستوى الاشتراكات المقررة يستند إلى تقديرات ميزانيات عمليات حفظ السلام أو التوصيات المعروفة الصادرة عن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وفيما يتعلق بتوقيت الاشتراكات المقررة، يفترض أنه لن يكون هناك إلا اشتراك مقرر واحد لكل بعثة لغاية نهاية السنة. ولو حدث، بدلا من ذلك، وجرت الموافقة على عدة اشتراكات مقررة لفترات أقصر فمن المرجح أن ينجم عن انخفاض المبالغ المحصلة عمليات التأخير العادية التي تصادف في تقديم المدفوعات في عام ١٩٩٧ عن تلك المتوقعة حاليا.

سادسا - التوقعات النقدية المتعلقة بحفظ السلام

١٧ - يتوقع أن تزيد مصروفات حفظ السلام على المبالغ المتحصلة في ستة من الأشهر الثمانية القادمة من عام ١٩٩٧. وبالنسبة للسنة بكاملها، يتوقع أن يزيد مجموع المصروفات على المبالغ المتحصلة بمقدار ٢٤٠ مليون دولار. ويعكس هذا التوقع النفقات المتكبدة في إطار مرحلة تصفية عدة بعثات لحفظ السلام، بما في ذلك قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، وعملية الأمم المتحدة في موزامبيق التي لا تقابلها اشتراكات مقررة مناظرة. ويعكس أيضا استخدام بعض الاعتمادات المتراكمة فيما يتعلق بالأرصدة غير المرتبط بها لبعثات حفظ السلام وهو الاستخدام الذي سبق أن أرجأته الجمعية العامة.

١٨ - وفيما يتعلق بالمدفوعات المسددة إلى مقدمي القوات والمعدات، تعكس الاسقاطات المتعلقة بحفظ السلام مجموع التقديرات الحالية لسداد التكاليف بمبلغ ٢٦٦ مليون دولار لعام ١٩٩٧ من أجل سداد تكاليف القوات. وستقدم تلك المدفوعات على أقساط وعلى مراحل.

١٩ - والمدفوعات المقرر سدادها في عام ١٩٩٧ غير مواتية عند مقارنتها بالمدفوعات البالغ قدرها ٥٥٠ مليون دولار في عام ١٩٩٦، عندما أمكن بفضل سداد الاتحاد الروسي لمتأخرات كبيرة قدرها ٢٠٠ مليون دولار تخفيض الديون المستحقة لمقدمي القوات والمعدات تخفيضا كبيرا.

٢٠ - وعلى هذا الأساس، فإن المستوى المسقط لسداد التكاليف غير المدفوعة إلى الدول الأعضاء في نهاية عام ١٩٩٧ يقدر بمبلغ ٨٢٩ مليون دولار. ويقل هذا بصورة طفيفة عن المبلغ الحالي في نهاية عام ١٩٩٦ وقدره ٨٤٥ مليون دولار.

٢١ - وتستند تقديرات معدل وتواتر الاشتراكات المقررة، واستخدام الاعتمادات ومبالغ المدفوعات مقابل القوات والمعدات إلى أكثر الافتراضات والأحكام الواقعية التي يمكن التوصل اليها عند هذا المنعطف. وعلى هذا الأساس، يتوقع الآن أن تنخفض النقدية المتعلقة بحفظ السلام إلى ٦٣٤ مليون دولار في نهاية عام ١٩٩٧. وذلك مقابل المبالغ المقدرة المستحقة للدول الأعضاء وقدرها ٨٢٩ مليون دولار، مما يترك ثغرة تبلغ قرابة ٢٠٠ مليون دولار. وقد سدت هذه الثغرة في عام ١٩٩٦ عندما سدد الاتحاد الروسي ٢٠٠ مليون دولار من المتأخرات. وقد اتسعت هذه الثغرة الآن في عام ١٩٩٧. وهذه علامة خطر شديد، نظرا لأن النقدية الحاضرة لأغراض حفظ السلام تنخفض كثيرا في عام ١٩٩٧ عما كانت عليه في السنوات السابقة.

سابعا - الحالة النقدية المشتركة

٢٢ - إن ممارسة مواصلة الوفاء بالالتزامات عن طريق تأخير سداد المدفوعات لمقدمي القوات والمعدات ليست ممارسة غير سليمة أساسا، من الناحية المالية، بل أنها أيضا غير قابلة للاستمرار مع انخفاض الاشتراكات المقررة لحفظ السلام. وقد بدأت الاسقاطات الحالية تثبت هذا. واستنادا إلى الافتراضات الواردة اجمالا أعلاه، يتوقع الآن أن الحالة النقدية المشتركة للمنظمة ستبلغ ٤٣٣ مليون دولار، مع وجود عجز قدره ٢٠١ مليون دولار في النقدية للميزانية العادية ورصيد ايجابي لحفظ السلام قدره ٦٣٤ مليون دولار. وسيغطي هذا شهرين بالكاد من النفقات بمتوسط المعدلات الشهرية المسقطة حاليا لعام ١٩٩٧.

٢٣ - ومع عدم وجود احتياطيات وعدم وجود رأس مال لدعم المنظمة، فإن الحالة المحفوفة بالمخاطر فعلا يزداد عدم استقرارها. ومع أن أرقام كانون الأول/ديسمبر سيئة، فإن اسقاطات تشرين الثاني/نوفمبر للنقدية المشتركة الممكن استخدامها لا تترك الأمم المتحدة إلا ما يزيد قليلا على ٣٠٠ مليون دولار، أو احتياجات ستة أسابيع تقريبا بمتوسط معدلات النفقات في عام ١٩٩٧.

ثامنا - المتأخرات

٢٤ - تعزى الحالة المالية المحفوفة بالمخاطر للأمم المتحدة أساسا إلى مسألة المتأخرات. وتعتمد السلامة المالية للمنظمة بالكامل على السداد الفوري للاشتراكات المقررة.

٢٥ - وعلى سبيل المثال، وصل مجموع الاشتراكات المقررة لحفظ السلام في عام ١٩٩٧ حتى الآن إلى ٤٨٨ مليون دولار في ٣٠ نيسان/أبريل. وفي ذلك التاريخ نفسه، وصلت المدفوعات والاعتمادات المستخدمة إلى ٤٧٧ مليون دولار. وهكذا، فإن المشكلة ليست في المدفوعات الحالية بل في متأخرات الدول الأعضاء.

٢٦ - وفي نهاية نيسان/أبريل، بلغ مجموع الاشتراكات المستحقة السداد عن السنوات الماضية لأغراض حفظ السلام ١,٤ بليون دولار. ومن هذا المبلغ، كان المستحق على المشاركين الرئيسيين ٢٦١ ١ مليون دولار أو ٨٨ في المائة، والمستحق على أكبر المساهمين هو أكبر مبلغ وقدره ٨٣٩ مليون دولار. وكان مستحقا على جميع الدول الأعضاء الأخرى ١٦٨ مليون دولار، أو مجرد ١٢ في المائة.

٢٧ - وتبعت المتأخرات المتعلقة بالميزانية العادية نفس النمط. فمن بين ١٥ مشتركا لم يكن هناك اشتراكات مستحقة السداد عن السنوات السابقة إلا على ثلاثة مشاركين في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٧. وبلغ مجموع المبلغ المستحق على الدول الأعضاء الأخرى، وعددها ١٧٠ دولة، ٦٨ مليون دولار أو مجرد ١٩ في المائة من المجموع.

٢٨ - وعدم سداد هذه الاشتراكات المستحقة يعرض السلامة المالية للمنظمة للخطر، ولا سيما مع انخفاض المبالغ المحصلة لحسابات حفظ السلام. وهكذا تواصل السلامة المالية للمنظمة تدهورها.

- - - - -